

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢٢٦

الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كمبوج	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنييفا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد مايزن
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد كوربييه
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2022/892)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-75857 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2022/892)

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في

البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2022/960

و S/2022/964، اللتان تتضمنان نصي مشروعين قرارين.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/892

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروعين القرارين

المعروضين عليه. وسأطرح للتصويت أولاً مشروع القرار الوارد في

الوثيقة S/2022/960، الذي قدمته فرنسا.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا،

البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند،

الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً

مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٦٦ (٢٠٢٢).

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة

S/2022/964، الذي قدمته فرنسا.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا،

البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند،

الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥

صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٦٧

(٢٠٢٢).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات

بعد التصويت.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

صوتت الولايات المتحدة مؤيدة للقرار ٢٦٦٦ (٢٠٢٢) حتى تتمكن

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

الديمقراطية من مواصلة جهودها الجديرة بالثناء لحماية المدنيين وتقديم

المساعدة الإنسانية ودعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في

مساها صوب السلام والاستقرار. وبوصفنا أكبر البلدان المنفردة

المساهمة مالياً في البعثة، فإن التزامنا تجاه البعثة لا يمكن إنكاره.

ولكن إلى جانب ذلك الالتزام، صوتت الولايات المتحدة مؤيدة

للقرار لأنه يحافظ بوضوح على حقوق الإنسان كمهمة ذات أولوية

لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

الديمقراطية. إن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها مهمتان حاسمتان

تضطلع بهما البعثة. وسيكفل القرار أن تتمكن البعثة من مواصلة هاتين

المهمتين الهامتين، خاصة وأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تدخل

فترة انتخابية محورية.

ويسر الولايات المتحدة أيضاً أن ترى تركيزاً أقوى في الولاية على

الاتصالات الاستراتيجية ومكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات

المضللة، وهي مهام حيوية ينبغي للبعثة وحكومة جمهورية الكونغو

الديمقراطية التعاون في الاضطلاع بها.

الديمقراطية وترى أن دورها في حماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالغ الأهمية. ولذلك، صوتتا مؤيدين للقرار ٢٦٦٦ (٢٠٢٢).

لقد اضطلعت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لسنوات عديدة بدور مهم في دعم احترام حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤيد النرويج تأييدا تاما المبادرات الإقليمية لإحلال السلام وتحقيق التنمية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وننتقل إلى أن تؤدي البعثة دورا رئيسيا في تنسيق ودعم الجهود العديدة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. ومن أجل القيام بذلك بفعالية، نثق بأن البعثة ستواصل إيلاء اهتمام شديد لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الميدان.

السيدة إيفستينغفا (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): أيد الاتحاد الروسي قرار مجلس الأمن ٢٦٦٦ (٢٠٢٢)، الذي قدمه زملائنا الفرنسيون، بشأن تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونلاحظ العمل الذي اضطلع به القائمون على الصياغة غير الرسميين فيما يتعلق بهذا الملف، سعيا في المقام الأول إلى مراعاة أولويات البلد المضيف، جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بالنص المختصر وتركيزه الأصح على المشاكل الراهنة. وفي هذا الوقت الحرج الذي تمر به جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل الحالة السيئة جدا في شرق البلد، نرى أنه من الأهمية بمكان أن يعيد مجلس الأمن التأكيد بالإجماع على دعمه لجهود كينشاسا وبعثة منظمة الأمم المتحدة. ومع ذلك، تشوب القرار الذي اتخذناه اليوم بعض أوجه القصور، التي لا تؤثر إلى حد كبير على جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل وعلى الحالات في البلدان الأخرى التي تنتشر فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأشير في المقام الأول إلى ممارسة المجلس المتمثلة في إيلاء مزيد من الاهتمام للمهام الثانوية لبعثات حفظ السلام، التي لاتزال مستمرة مع الأسف. ففي الوقت الذي تشهد فيه دول مختلفة نزاعات مسلحة متصاعدة ويسقط المدنيون صرعى، يكون السؤال الرئيسي

ومن الأهمية بمكان أن القرار يحث الجهات الفاعلة العسكرية الإقليمية والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا على تنسيق العمليات مع بعثة الأمم المتحدة وتفاذي التضارب فيما بينها. ويطالب أيضا بإنهاء دعم الدول للجماعات المسلحة، بما في ذلك دعم رواندا لحركة ٢٣ مارس. وتحث الولايات المتحدة جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية على الاستجابة لتلك الدعوة.

وعلى نفس القدر من الأهمية، تشيد الولايات المتحدة بإعادة تأكيد الولاية الواضح على التزام البعثة بحماية غوما والمراكز السكانية الأخرى من الجماعات المسلحة، إما بشكل منفرد أو دعما للقوات الكونغولية.

وبينما نؤمن بقوة بأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال عنصرا مهما في الهياكل الأساسية الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نقر بأنها لا يمكن أن تبقى في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الأبد. وعلى هذا النحو، تقدر الولايات المتحدة اعتراف القرار الصريح بالتحديات التي تواجه البعثة. وننتقل إلى تلقي خيارات لتعزيز تكييف تشكيل البعثة. ولكن أود أن أوضح: إن أي خطوات أخرى صوب الانسحاب التدريجي للبعثة في نهاية المطاف يجب أن تتفق عليها الأمم المتحدة مع المسؤولين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتنسيق مع المجتمع المدني، وينبغي لها أن تتجنب تعريض الفئات السكانية الضعيفة لمزيد من الأذى. والانسحاب المتسرع، أو الانسحاب غير المرتبط بتحسين مجد في الظروف السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لن يؤدي إلا إلى تقويض التقدم الذي أحرزه البلد وبعثة الأمم المتحدة معا.

ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام كيتا وفريقها على مواصلة تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مواجهة تحديات هائلة وننتقل إلى مواصلة دعمنا القوي للبعثة خلال العام المقبل.

السيدة هايمبريك (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): تؤيد النرويج بقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بفصل هذا العنصر في نهاية المطاف عن قرار مجلس الأمن ٢٦٦٦ (٢٠٢٢)، الذي جدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، نود أن نعرب عن انزعاجنا من معالجة هذه المسألة خارج إطار المفاوضات المقررة بشأن تجديد ولاية الجزاءات. وسعياً لكفالة اتساق نظم الجزاءات ووضوحها، نفضل بشدة أن تُعالج مسائل الجزاءات خلال عملية تجديد الولاية المخصصة لها. وفي حين أن هناك أسباباً ملحة للنظر في الجزاءات خارج ذلك الجدول الزمني، فإننا نرى أنه لا ينبغي خلط تلك المناقشة بمسائل أخرى.

وقد قررنا تأييد رفع متطلبات الإخطار الواردة في نظام الجزاءات المفروضة عملاً بالقرار ١٥٣٣ على الرغم من الطريقة التي حدث بها الأمر. ومن الجلي أن الآراء بشأن متطلبات الإخطار معقدة ومتباينة. فقد أصبح وجودها ميسراً لدرجة أنه يستحيل النظر فيها استناداً إلى أسسها الموضوعية فحسب. ويهدد الإصرار على الإبقاء عليها بتقويض نظام جزاءات القرار ١٥٣٣ بأكمله. ونرى أن نظام الجزاءات يشكّل أداة مهمة في الجهود الرامية إلى بناء السلام والاستقرار والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولذلك صوتنا اليوم على النحو الأفضل، في نظرنا، لحماية سلامة النظام بوجه عام. ومع ذلك، لا نزال نود أن نذكر المجلس بقيمة متطلبات الإخطار. فقد بدأ العمل بها في إطار الجهود الرامية إلى إدارة الأسلحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أمور أساسية لتحقيق سلام دائم ومستدام. ويساعد هذا الشرط في رصد حظر توريد الأسلحة، وقد يكون لرفعه آثار سلبية على قدرة فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ على رصد تدفقات الأسلحة.

ونرحب بكون القرار قد تطلب تقديم تقرير إلى المجلس قبل تجديد ولاية نظام الجزاءات عملاً بالقرار ١٥٣٣ في العام المقبل. وسيساعد ذلك المجلس على اتخاذ قرار بشأن أفضل طريقة لدعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في كفالة الإدارة الآمنة والفعالة للأسلحة ومكافحة الاتجار بالأسلحة، سواء من خلال نظام الجزاءات أو غير ذلك من الوسائل. وقد كانت الحكومة واضحة في طلبها برفع

ما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن للمساعدة في إيجاد حل للحالة، ولكن الواقع أن مناقشاتنا الرئيسية تركز على واجبات ذوي الخوذ الزرق في مجالي رصد حالة حقوق الإنسان والتحليل الجنساني ومسائل أخرى أقل جوهرية. ولئن كانت هذه المسائل مهمة بطريقتها الخاصة، فإن هذه المناقشات تحجب المهمة الرئيسية لمجلس الأمن، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة، وهي صون السلام والأمن الدوليين واتخاذ القرارات السياسية التي تهدف إلى تسوية النزاعات. وندعو زملائنا إلى أن يضعوا ذلك في اعتبارهم، بما في ذلك فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ما فتئنا نحاول إيجاد حلول دائمة وحماية المدنيين من العنف على مدار العشرين سنة الماضية.

وقد أيد الاتحاد الروسي قرار مجلس الأمن ٢٦٦٧ (٢٠٢٢)،

الذي يلغي متطلبات الإخطار المفروضة على كينشاسا، ونهئى زملائنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية على هذا التطور المهم. ولا يزال موقف روسيا هو نفسه فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحالات مماثلة في غيرها من البلدان. وينبغي أن تجسد جزاءات مجلس الأمن دائماً الحالة على أرض الواقع وتهدف إلى تحقيق الاستقرار. وينبغي مراجعة القيود المفروضة وتعديلها بانتظام إلى أن يحين الوقت لرفعها بالكامل. وفي تقديرنا لا تجسد العديد من نظم جزاءات مجلس الأمن المعمول بها حالياً الحالات على أرض الواقع. وهي تعوق خطط الحكومات الوطنية لبناء الدولة وتأسيس قوات مسلحة وهياكل أمنية تتسم بالفعالية، وقد نالت جمهورية الكونغو الديمقراطية نصيبها من الأمر. وكنا على استعداد للتصويت منذ حزيران/يونيه على تعديل نظام الجزاءات ورفع متطلبات الإخطار، وبذلك تظل القيود المفروضة على الجماعات المسلحة وحدها. ونرحب بتمكن المجلس من اتخاذ قراره ٢٦٦٧ (٢٠٢٢) وعدم التأخر في اعتماده أكثر من ذلك، رغم تحفظات بعض الوفود.

السيد مايزن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت أيرلندا اليوم مؤيدة للقرار مجلس الأمن ٢٦٦٧ (٢٠٢٢)، بشأن رفع متطلبات الإخطار في اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المتعلق

عمل. وتأمل الصين أن يبسط مجلس الأمن في المستقبل الولايات ذات الصلة ويعدلها استنادا إلى كيفية تطور الحالة في البلد.

إن القرار ٢٦٦٧ (٢٠٢٢)، الذي اتخذته المجلس من فوره والذي ترحب به الصين، يرفع متطلبات الإخطار عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بشحنات الأسلحة. وفي السنوات الأخيرة، دعت الصين، إلى جانب البلدان الأفريقية، إلى رفع مختلف تدابير الجزاءات المفروضة على البلدان الأفريقية أو تعديلها. ويسرنا أن نرى مجلس الأمن يستجيب بشكل إيجابي لمطالب البلد ويتخذ هذا القرار في هذه المرحلة الحرجة، في وقت تحارب فيه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الجماعات المسلحة وتحاول الحفاظ على الأمن الوطني. فالقرار يتصل بشكل مباشر بقدرة جمهورية الكونغو الديمقراطية على بناء قدرات قواتها الأمنية وصون السلام والاستقرار الإقليميين. ونتوقع أن يظل المجلس متحدا بشأن المسائل المتعلقة بالجزاءات، وأن يدخل تعديلات، استنادا إلى آخر التطورات، على تدابير حظر الأسلحة المفروضة على البلدان الأفريقية، بما فيها السودان وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، ويرفعها في الوقت المناسب، بغية تهيئة الظروف اللازمة لحكوماتها لتعزيز قدراتها الأمنية.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): صوتت غابون مؤيدة القرارين اللذين اتخذوا اليوم (القراران ٢٦٦٦ (٢٠٢٢) و ٢٦٦٧ (٢٠٢٢)).

إن تصويتنا إظهار دعم لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجهود الممثلة الخاصة للأمم العام، السيدة بنتو كيتا. وتصويتنا، قبل كل شيء، تعبير عن ندائنا المستمر لكفالة أن تكون إجراءات المجلس متمشية مع التطلعات المشروعة للشعب الكونغولي إلى استتباب الأمن.

إننا واثقون من أن إلغاء شرط الإخطار المسبق سيزيل جميع العقبات التي تعترض قدرة جمهورية الكونغو الديمقراطية على توفير استجابة كاملة وأكثر فعالية للجماعات المسلحة المسؤولة عن نهب الموارد وارتكاب الفظائع ضد السكان المدنيين في شرق جمهورية

متطلبات الإخطار. وقد حققنا لها مطلبها الآن. ونأمل أن يدعم قرار المجلس اليوم تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الجهود الرامية لتحقيق السلام لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): على مر السنين، عملت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الوفاء بولايتها بنشاط وقدمت إسهامات مهمة في صون السلام والاستقرار الإقليميين، وهو ما تقدره الصين تقديرا كبيرا. ولا تزال الحالة الأمنية الراهنة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية متردية، فالجماعات المسلحة تحتل مناطق شاسعة منها وتشكل تهديدا خطيرا لحياة الناس وممتلكاتهم.

وفي ظل هذه الظروف، ينبغي أن يعزز تجديد ولاية البعثة السلام والاستقرار الإقليميين وينماشى مع توقعات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولهذا صوتت الصين مؤيدة لقرار مجلس الأمن ٢٦٦٦ (٢٠٢٢). وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد أنه لا يزال هناك مجال لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. إن ولايات بعثات الأمم المتحدة في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى واسعة النطاق أكثر مما ينبغي وتغطي جميع الجوانب، مما يعني أن مواردها موزعة بشكل ضئيل للغاية لكفالة قدرتها على الوفاء بولاياتها الأساسية. وقد أثارت بعض الولايات استياء سكان البلدان المعنية وأثرت على سلامة حفظة السلام. وتؤيد الصين إجراء استعراضات شاملة لولايات عمليات حفظ السلام في أفريقيا وإعادة تكليف الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المعنية بالمهام التي تتجاوز نطاقها وقدراتها. وتتمثل المهام الأساسية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم عملية السلام وحماية المدنيين والحفاظ على الأمن والاستقرار. وتشكل مهام من قبيل رصد حالة حقوق الإنسان والجزاءات عاملا رئيسيا للتشتت فضلا عن أنها تضعف موارد البعثة وتكرر ما تظلم به آليات الرصد الأخرى التابعة للأمم المتحدة من

وخاضعة للمساءلة ومستدامة من خلال إصلاح شامل لقطاع الأمن. كما نحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستفادة من الدعم الذي يمكن أن تقدمه البعثة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع والشركاء في ذلك المجال.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بدايةً، ترحب دولة الإمارات باتخاذ المجلس اليوم قرارين هامين بالإجماع بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (القراران ٢٦٦٦ (٢٠٢٢) و ٢٦٦٧ (٢٠٢٢))، ونقدر المرونة التي أبدتها أعضاء المجلس أثناء عملية المفاوضات.

لقد صوتت دولة الإمارات مؤيدة لتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من منطلق إيمانها بالدور الهام الذي تضطلع به في ضمان حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية ودعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في سعيها إلى بناء دولة يسودها السلام والازدهار.

وفيما يتعلق بالأزمة الإنسانية، يعرب بلدي عن بالغ قلقه إزاء حجم هذه الأزمة في البلد ودعم الجهود التي تبذلها الجهات الإنسانية الكونغولية والدولية للوصول إلى المحتاجين. حيث تشير ولاية اليوم إلى ضرورة تيسير تجارة السلع الأساسية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين، مما يتطلب بذل قصارى الجهود للتصدي لأنشطة الجماعات المسلحة وتأثيرها على الأوضاع الإنسانية.

شهدت الكونغو الديمقراطية الأسبوع الماضي فيضانات تعتبر الأسوأ منذ عام ٢٠١٩، إذ تسببت في خسائر وأضرار جسيمة زادت من التحديات التي يواجهها البلد، الأمر الذي يحتم على هذا المجلس النظر جدياً في كيفية التعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ ويشمل ذلك توفير معلومات وتحليلات دقيقة تمكننا من معالجة هذا التحدي بشكل فعال. ولهذا اقترح بلدي أن يشمل تقرير الأمين العام معلومات عن الأمن المناخي، ولكن من المؤسف أن هذا المقترح لم يتم تضمينه في قرار اليوم بشأن البعثة (القرار ٢٦٦٦ (٢٠٢٢)).

وأخيراً، أكرر دعم دولة الإمارات للقرار الذي يهدف إلى رفع شرط الإخطار المسبق بشأن المساعدات العسكرية لحكومة الكونغو

الكونغو الديمقراطية. فتلك الجماعات المسلحة مجهزة تجهيزاً ثقيلاً وليست لديها قيود ولا تحترم أي حظر. ويشكل اتخاذ القرارين اليوم تقدماً حقيقياً في تمكين السلطات الكونغولية من الوفاء بجميع مسؤولياتها.

وقد أدرك المجلس أن تقييد مجال المناورة لحكومة تقودها سلطات منتخبة ديمقراطياً تواجه تحديات أمنية كبيرة ليس بالأمر الجيد. ولذلك السبب نرحب بخطوة اليوم الصائبة، التي تبعث أيضاً برسالة تضامن قوية إلى الشعب الكونغولي الذي يجد نفسه في منعطف صعب بشكل خاص في تاريخه.

وفي الختام، أود أن أحث أعضاء المجلس على مواصلة التغلب على خلافاتهم ومصالحهم بغية دعم المسار وعملية السلام الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبصفة خاصة، الحفاظ على سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة بالاتخاذ الإجماعي للقرار ٢٦٦٦ (٢٠٢٢)، الذي يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن يوفر القرار أساساً متيناً للحوار البناء بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، بما في ذلك استعراض الخطة الانتقالية المشتركة.

وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة لا تزال ترى ميزة في شرط الإخطار كأداة مهمة لرصد تدفق الأسلحة إلى الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، صوتنا مؤيدين للقرار ٢٦٦٧ (٢٠٢٢) إدراكاً منا للحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا ترى المملكة المتحدة أن عمليات الإخطار تمنع الحكومات من بناء القدرات اللازمة لتوفير الأمن. غير أننا نفهم طلب أصدقائنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ضوء التحديات الأمنية الراهنة.

ونأمل أن يسهم قرار المجلس اليوم في تمكين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من استعادة سلطة الدولة في الجزء الشرقي من البلد وإنهاء دورات العنف. وفي ذلك الصدد، نحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحراز تقدم في إنشاء قوات أمن مهنية

- من أجل إنشاء إطار تنسيق مشترك لجميع القوات المنتشرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوجيه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن حماية المدنيين والاتصالات وتبادل المعلومات والدعم التشغيلي والتدريب وبرامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات وتحقيق الاستقرار فيها.

وإذ تكمل كينيا فترة السنتين كعضو منتخب في المجلس، سنواصل العمل عن كثب مع جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق السلام والاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي المنشود منذ فترة طويلة. وبصفة خاصة، سنواصل الاضطلاع بدور فعال بوصفنا بلدا مساهما بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وميسرا للعملية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وشريكا اقتصاديا رئيسيا لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيمكن قرارا اليوم - في الأسابيع والأشهر المقبلة - من زيادة التعاون بين المجلس وجمهورية الكونغو الديمقراطية والآليات الإقليمية لتحقيق الاستقرار وإرساء الأساس لسلام طويل الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم سيادتها وسلامتها الإقليمية وتطلعاتها التتموية.

السيد كوربيه (غانا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر غانا فرنسا على كل الجهود التي بذلتها خلال التفاوض على القرارين اللذين اعتمداهما للتو (القرارات ٢٦٦٦ (٢٠٢٢) و ٢٦٦٧ (٢٠٢٢)).

إن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراء هام للحفاظ على استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية وسط التحديات الأمنية المستمرة في الجزء الشرقي من البلد. وعلى الرغم من عدم تحقيق بعض طموحاتنا، لا سيما فيما يتعلق بتنسيق ودعم أكثر تكاملا للقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، التي تم إدخالها لتحقيق الاستقرار في الميدان، فإننا نعتقد مع ذلك أن القرار (القرار ٢٦٦٦ (٢٠٢٢)) يوفر مجالا لمزيد من المشاركة خارج سياق مجلس الأمن بغية إحداث تغيير إيجابي للحقائق في الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحيط علما بالانتخابات المقبلة التي ستجرى في عام ٢٠٢٣ وندعو إلى تنفيذ ولاية البعثة من أجل الاضطلاع بدور إيجابي في

الديمقراطية (القرار ٢٦٦٧ (٢٠٢٢))، لتمكينها من الاستجابة بفعالية للتحديات التي تواجهها. كما نؤكد على أهمية ضمان منع وصول الأسلحة إلى الجماعات المسلحة.

وفي الختام، تلتزم دولة الإمارات بدعم جميع الجهود التي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر كينيا فرنسا على التنسيق الناجح للمفاوضات من أجل تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد صوتت كينيا مؤيدة القرار ٢٦٦٦ (٢٠٢٢) لأنه يركز على حماية المدنيين. فهو يوضح جليا أن ولاية البعثة المتمثلة في حماية المدنيين تنطوي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الجماعات المسلحة والمليشيات المحلية وردعها ووقفها من ممارسة العنف ضد المدنيين. وباتخاذ مثل هذا الموقف القوي، نعتقد أن البعثة ستكون قادرة على كسب ثقة المجتمعات المضيفة. وذلك أمر حاسم إذا أريد لحفظ السلام أن ينجح في دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تضطلع بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين على نحو أفضل.

وإلى جانب حماية المدنيين، هناك مهام أخرى ذات أولوية لدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وتلك المهام ضرورية لنجاح عملية السلام الجارية، بما في ذلك الحوار بين الكونغوليين بقيادة جماعة شرق أفريقيا.

فالبعثة شريك هام لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها. ونحن واثقون بأن الولاية المجددة، إذا ما نفذت بقوة، ستعجل بالجهود الجارية لتحقيق الاستقرار. ونحث على تعزيز التعاون بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة للحفاظ على الزخم الحالي لجهود السلام.

ونرحب بإدراج جانب من جوانب الدعم للقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا في ولاية البعثة. فذلك يتفق مع النداء الذي وجهه مؤخرا الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وغانا وكينيا

وفي اعتماد القرار بتوافق الآراء (القرار ٢٦٦٧ (٢٠٢٢))، نأمل أن تتفهم الجماعات التي تشيع الخراب في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إجماع المجتمع الدولي على معارضة أعمالها. ونحثها على المشاركة الكاملة والفعالة على المسار العسكري لعملية نيروبي وندعو إلى تقديم دعم دولي مستدام للعمليات المؤدية إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونرحب بالاتفاقات الأخيرة في لواندا، والتي تتسم بنظرة إيجابية جدا ونواصل تشجيع الجهود التي تقودها المنطقة لحل التحديات السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولذلك صوتت غانا مؤيدة لكلا القرارين للأسباب المذكورة أعلاه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

تهيئة الظروف اللازمة لتيسير تنظيم انتخابات سلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشجع الدعم الموحد من المجلس لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونأمل أن تعكس الاستعراضات المقبلة للولاية الحكمة الجماعية للمجلس.

وفيما يتعلق بنظام الجزاءات، نشكر جميع الوفود على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه والذي أدى إلى رفع شروط الإخطار عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أكدنا دائما، مع زميلينا، العضوين الأفريقيين الآخرين في مجلس الأمن، أنه يتعين في ظل الظروف الراهنة تحرير حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من جميع القيود التي تضعف من تنمية قدراتها على التعامل مع مختلف الالتزامات التي يفرضها المجلس عليها، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين ومنع انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجماعات المسلحة.